مقترح تعديل المادة (347) من القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية وتعديلاته

TS The Supreme Legislation Committee <Legislation@slc.dubai.gov.ae>
Thu, 02 Jun 2022 11:51:26 AM +0400 •

To "sharif@alsabhanlegalgroup.com" <sharif@alsabhanlegalgroup.com>

Cc "Mayed.ALsabhanlegal@gmail.com" <Mayed.ALsabhanlegal@gmail.com>, "Ahmad Saeed Bin Meshar" <Ahmad.Binmeshar@slc.dubai.gov.ae>

Sent by Sumeya.AlRaeesi@slc.dubai.gov.ae

---

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

**سعادة الأستاذ الدكتور/ فهد إبراهيم السبهان المحترم**
**رئيس مجلس الإدارة**
**المركز الدولي للتدريب والدراسات بدبي**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

**الموضوع: مقترح تعديل المادة (347) من القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية وتعديلاته.**

تهديكم الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي أطيب التحيات، وأصدق الأمنيات بدوام التقدم والنجاح.

وفي هذا نشير إلى أنه ورد إلينا من النيابة العامة بدبي طلب مخاطبة الجهة الاتحادية المختصة لتعديل نص المادة (347) من القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية، على نحو ينسجم ويتفق مع المواد المتعلقة بالصلح الجزائي الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، وقد أرفقت النيابة العامة طي طلبها مذكرة تتضمن أسباب ومبررات التعديل وجدول يتضمن مواد القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون العقوبات وتعديلاته، وما يماثلها في المرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 المشار إليه.

وعليه، ووفقاً للمنهجية المتبعة لدى اللجنة العليا للتشريعات في مراجعة ودراسة المقترحات المقدمة من الجهات الحكومية المحلية بشأن طلب تعديل التشريعات الاتحادية، ولغايات تمكين اللجنة العليا للتشريعات من رفع المقترح إلى الجهات الاتحادية المختصة، فإنه يسرنا أن نرفق لكم طيه المقترح الوارد إلينا من النيابة العامة والمستندات الداعمة له، للتفضل بالاطلاع والإيعاز للمعنيين لديكم لتزويدنا بمرئيات وملاحظات جهتكم الموقرة حياله، آملين التكرم بموافاتنا بالمطلوب في موعد أقصاه يوم الإثنين الموافق 20/06/2022، ليتسنى لنا استكمال الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، شاكرين لكم حسن تعاونكم لما فيه تحقيق الصالح العام.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،**

**أمين عام اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي**

**المرفقات:**
- مذكرة مقترح تعديل المادة (347) من القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية.

**نسخة إلى:**
- ملف الصادر العام: (GNR-OT-2022-62).

**للتنسيق والاستفسار:**
- يرجى توجيه المعنيين لديكم للتواصل مع الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي على البريد الإلكتروني التالي: Legislation@slc.dubai.gov.ae.

**تم إرسال هذا الكتاب بواسطة:**
☐ البريد ■ البريد الإلكتروني ☐ الفاكس ☐

+971 4 5556 200 info@slc.dubai.gov.ae
+971 4 5556 299 Slc.dubai.gov.ae
120777 | Dubai دبي | U.A.E. إ.ع.م

ISO 22301 BUREAU VERITAS Certification

Best Regards,
**The Supreme Legislation Committee**

General Secretariat
The Supreme Legislation Committee in the Emirate of Dubai
Direct: 04 5556200 | Tel: +971 4 5556200 | Fax: +971 4 5556299
Email | Website | P.O.Box: 120777, Dubai, U.A.E.

إخلاء المسؤولية :

إن المعلومات الواردة في هذا البريد الإلكتروني وأي ملفات مرفقة به هي معلومات خاصة بالمرسل إليه أو المتعامل، وقد تحتوي على معلومات سرية أو مواد محمية. إن لم تكن أحد المعنيين باستلام هذا البريد الإلكتروني، فيمنع منعاً باتاً نسخ أو توزيع، أو اتخاذ أي أجراء بالاعتماد على المعلومات الواردة فيه.. وإن كان قد وصلك عن طريق الخطأ؛ فالرجاء المبادرة فوراً بإشعار المرسل بذلك، وحذف البريد من جهازك. الرجاء التنبّه إلى أن البريد الإلكتروني هو عنصر قابل للتغيير؛ ولذا لن يكون المُرسل خاضعاً للمساءلة حال انتقال المعلومات في هذا البريد بصورة غير ملائمة أو منتقصة، ولا تجاه أي تأخير في وصوله، أو تجاه أي عطل في جهازك. إنّ المرسل لا يتحمل مسؤولية أي أضرار ناتجة عن أي فيروس أو برامج قد ترسل بواسطة هذا البريد الإلكتروني.

من فضلك خذ بعين الاعتبار مسؤوليتك تجاه البيئة قبل طباعة هذا البريد الإلكتروني.

DISCLAIMER:

This email and any files transmitted with it may be confidential and contain privileged or copyright information. If you are not the intended recipient you must not copy, distribute or use this email or the information contained in it for any purpose other than to notify us of the receipt thereof, if you have received this message in error, please notify the sender immediately, and delete this email from your system. Please note that e-mails are susceptible to change, the sender shall not be liable for the improper or incomplete transmission of the information contained in this communication, nor for any delay in its receipt or damage to your system. The sender does not guarantee that this material is free from viruses or any other defects although due care has been taken to minimize the risk.

Please consider your environmental responsibility before printing this e-mail.

**2 Attachments**

المحلية على مشروع تشريع اتحادي....docx
134.9 KB

ة 347 من قانون الاجراءات الجزائية....pdf
1.2 MB